بسم الله الرحمن الرحيم

Sultanate of Oman

سلطنة عمان

بيـــــــان

سلطنـــــــة عُمـــــــــان

يلقيـــــــــه

سعادة/ محمد بن عقيل باعمـــــر
نائب المندوب الدائم

أمام

المؤتمر الإستعراضي لعام 2010 للدول الأطراف
في معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية
خلال الفترة من 3 – 28 مايو 2010م

نيويورك، 6 مايـــــــو 2010م

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the Sultanate of Oman to the United Nations
3 Dag Hammarskjold Plaza 305 East 47th Street 12th Floor New York NY 10017 Tel (212) 355-3505 Fax (212) 644-0070

سعادة الرئيس،

بداية، يسر وفد بلادي أن يتقدم لكم بخالص التهنئة على إنتخابكم رئيساً للمؤتمر الإستعراضي لعام 2010 للدول الأطراف في معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية والتهنئة كذلك موصولة لأعضاء المكتب، مؤكدين لكم تعاوننا الكامل معكم لإنجاح أعمال هذا المؤتمر وتحقيق الآمال المنشودة.

كما يسر وفدي كذلك بأن يضم صوته للبيانين الذين ألقاهما كل من مندوب لبنان بإسم المجموعة العربية، ومندوب إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأعضاء في حركة عدم الإنحياز.

سعادة الرئيس،

كما تعلمون، فإن معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية تُشكل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الإنتشار والدعامة الأساسية لمتابعة نزع السلاح النووي، خاصة في ظل التحديات الخطيرة التي يواجهها نظام عدم الإنتشار، ولذلك فإن الحفاظ على المعاهدة وتعزيزها أمر حيوي للسلام والأمن الدوليين. خاصة وأن المعاهدة تقوم على ثلاثة دعائم أساسية هي :نزع السلاح النووي، عدم الإنتشار النووي، وإستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

إن المؤتمرات الإستعراضية للدول الأطراف في هذه المعاهدة بدأت منذ العام 1975م، أي بعد مرور (5) سنوات على دخولها حيز النفاذ في عام 1970 م كما نصت على ذلك المعاهدة، وإنتهاءاً بمؤتمر 2005 م الذي فشل فشلاً ذريعاً بالوصول إلى أي توافق في الآراء ولم ينجم عنه سوى المزيد من التدهور في معالجة قضايا الأسلحة النووية الأمر الذي وصل إلى مرحلة الجمود.

سعادة الرئيس،

إن مؤتمر عام 1995 م الإستعراضي، شكل نقطة تحول في مسار المعاهدة، وذلك من خلال تمديدها إلى أجل غير محدد. ولم يكن ذلك ممكناً إلا في سياق المجموعة الشاملة التي تم التوصل إليها وتتألف من (3) مقررات وقرار واحد حاسم هو القرار المتعلق بالشرق الأوسط، وأن هذا القرار جزء لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة. إذ لم تكن أغلبية دول الشرق الأوسط ترى جدوى في تمديد المعاهدة بدون حل مسألة وجود أسلحة نووية في الشرق الأوسط حلاً راسخاً. وكان الموقف حينها يستند إلى أن هذا التمديد بدون إنضمام إسرائيل إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية يعني تعريض الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة في المنطقة لتهديد

نووي مباشر مع إلزامها في نفس الوقت بالتخلي عن الخيار النووي. وإستمرار هذا الوضع من شأنه أن يغير القصد من المعاهدة بحيث تصبح أداة مزعزعة لإستقرار جميع دول المنطقة بخلاف إسرائيل وسيؤدي ذلك إلى سباق تسلح إقليمي.

وهنا، سعادة الرئيس، يود وفد بلادي التأكيد على الموقف العربي بشأن تمسكه بالمعاهدة وأنها ركيزة أساسية لنظام منع الإنتشار، وأن جميع الدول العربية إنضمت بلا إستثناء إليها لتحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة، إلا أن إستمرار السياسة النووية الإسرائيلية سيدفع المنطقة كلها إلى الخطر، وأن الصمت الدولي جعل إسرائيل تتمادى في رفضها الإنضمام إلى منظومة منع الإنتشار.

وكما يُدرك الجميع تمام الإدراك، فإن قرار عام 1995 م المتعلق بالشرق الأوسط يُطالب جميع دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة بأن تفعل ذلك بدون إستثناء وفي أقرب وقت ممكن، وبأن تخضع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ورحب المؤتمر الإستعراضي لعام 2000 بإنضمام جميع الدول العربية ودعا إسرائيل بصفتها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تم تنضم بعد للإنضمام. وأكد المؤتمر الإستعراضي لعام 2000 م مجدداً على أهمية قرار الشرق الأوسط، وأعترف بأن القرار يظل سارياً حتى تحقق أهدافه وغاياته. وأن القرار عنصر جوهري من عناصر الوثيقة الختامية لمؤتمر1995 م ومن عناصر الأساس الذي مُددت بموجبه المعاهدة إلى أجل غير محدد.

كما دعا مؤتمر عام 2000 م جميع الدول إلى إصدار إعلانات تأييد لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها فعلياً، وإلى إحالة تلك الإعلانات إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وإتخاذ خطوات عملية لتحقيق ذلك الهدف، وطلب إلى جميع الدول الأطراف أن تقدم تقارير إلى رئيس المؤتمر الإستعراضي لعام 2005 عن الخطوات التي إتخذتها للعمل على تحقيق إنشاء تلك المنطقة ولتحقيق أهداف وغايات قرار عام 1995 وقد قدمت العديد من الدول تقاريرها في هذا الشأن.

وفي هذا الصدد، فإن الوثيقة الختامية لمؤتمر 2000 وقرار عام 1995 المتعلق بالشرق الأوسط يمثلان محصلة تراكمية ينبغي أن تكون نقطة إنطلاق للمؤتمر الإستعراضي في عام 2010 . وخلال مؤتمر 2005 كان من المتوقع من الدول الأطراف في المعاهدة أن تقيم التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار منذ إتخاذه في عام 1995 وأن توصي بعد الوثيقة الختامية لعام 2000 م بمسار عمل لتحقيق أهدافه بالكامل. ولكن ذلك لم يحدث. وهنا المسؤولية الملقاة على المؤتمر الإستعراضي في عام 2010 أن يقوم بتأييد إتخاذ خطوات ملموسة فورية من أجل

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وبذلك ينفذ قرار عام 1995ووثيقة عام 2000 الختامية. خاصة وأن أي تقاعس من جانب مؤتمر 2010عن القيام بذلك من شأنه أن يؤكد أن الأسس القانونية والسياسية والعملية للمعاهدة قد تقوضت بشدة. وأيضاً تقع المسؤولية على الدول الأطراف التي ينبغي عليها السعي إلى تجنب هذا السيناريو.

ويُمكن القول هنا، سعادة الرئيس، بأنه يجب أن يشدد المؤتمر الإستعراضي لعام 2010على الإلتزام المتجدد والمعزز للدول الأطراف بإتخاذ جميع التدابير المتاحة لها تحقيقاً لتنفيذ قرار عام 1995 المتعلق بالشرق الأوسط فوراً. وعلى المؤتمر أيضاً أن يقرر الإجراءات المحددة التي يتعين إتخاذها في دورة الإستعراض التالية، في ضوء عدم تحقيق إسرائيل أي تقدم من جانبها في الإنضمام للمعاهدة أو في إخضاع مرافقها النووية للضمانات الشاملة. وهنا ينبغي التأكيد عل هدف عالمية المعاهدة الذي يمثل في حال عدم تحقيقه عقبة رئيسية أمام القبول بأي إلتزامات جديدة أو تقييد لأي إلتزامات جديدة أو تقييد لأي حقوق لها، ما دامت هناك دول خارج نطاق المعاهدة تضطلع بالأنشطة النووية دون رقابة، ويتم التعاون معها والتغاضي عن قدراتها العسكرية في هذا المجال.

كما يعرب وفد بلادي عن عظيم الأمل في أن تنعكس الروح الإيجابية التي أبدتها الإدارة الأمريكية بقيادة فخامة الرئيس باراك أوباما بشأن مبادرة إخلاء العالم من الأسلحة النووية على أعمال هذا المؤتمر، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام 1995م. والتحرك الإيجابي نحو التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونحو التوصل إلى مفاوضات جادة إلى معاهدة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية. كما يرحب وفدي بالتوقيع مؤخراً على إتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية (ستارت) بين حكومتي الولايات المتحدة والإتحاد الروسي.

وختاماً، سعادة الرئيس، يود وفد بلادي التأكيد على عدم المساس بحق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وعدم وضع العقبات أمام الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة في سعيها لتطوير قدراتها النووية للأغراض السلمية.

ويتمنى وفد بلادي لكم بالتوفيق والنجاح للوصول إلى النتائج المرضية التي نسعى إليها جميعاً تحقيقاً لإرساء مبادئ الأمن والإستقرار والسلم الدولي لتنعم البشرية جمعاء بذلك وتعيش في رخاء وإزدهار دون معايير مزدوجة.

وشكراً سعادة الرئيس،،،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،